

# رؤى سياسية؛ قيود الواقع الإقليمي والدولي

د. مصطفى علوى

إسرائيل تحاول أن تخلص منه سياسياً، ليس فقط إرجاءه، وإنما إبطال هذا المفهوم الذي تكسر خلال السنوات الأخيرة على المستوى السياسي والقانوني الدولي. وذلك من خلال سلسلة من أعمال المواجهة، التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني بتميز واضح بين ما يُتبع من سياسات في الضفة الغربية، وما يتبع منها في غزة وبصفة خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة بعد قرار رئيس الوزراء آرئيل شارون الانسحاب من جانب واحد، وهو أقرب إلى إعادة انتشار خارج حدود القطاع. لكن الخط الاستراتيجي لإسرائيل ظل كما هو، وهو إبعاد العملية السياسية والاستراتيجية قدر الإمكان، وحزنها بشكل منتظم ومستمر عن الهدف الذي عبرت عنه الوثائق الدولية، وهو هدف إقامة دولتين إحداهما دولة مستقلة على الضفة وغزة.

لكن على المستوى التكتيكي أيضاً وإذا انتقلنا إليه، فإن الإنسان لا يملك في إطار التحليل الاستراتيجي لما حدث سوى إطلاق أسلحة تتعلق بالزمن الذي يمكن إسرائيل أن تتقدم من خلاله، ومتى تكون أكثر جرأة، متى تجمد خطواتها، متى تنفذ سياستها بشكل فج وصريح؟

أعتقد أن ذلك أمر يتعلق بحسابات إسرائيل للمواقف التي تنتج عن تحركات الأطراف الأخرى، وبصفة خاصة الطرف الفلسطيني وبنحو أخص الطرف الفلسطيني السيطر على غزة. واضح من كلامي أنني أقصد القرار الفلسطيني بعدم تمديد التهدئة. كانت هذه الفرصة التي رأتها إسرائيل إستراتيجية في إعمال مبادئها وسياساتها الخاصة باستخدام الآلة العسكرية في عدوان بشع، استناداً إلى الموقف الذي

يبدو الجزء السياسي سهلاً لدى البعض ومعقداً لدى الآخر، لكنني أعتقد أنه الحلقة الأصعب؛ لأنه يمثل تفاعل القانوني والعسكري والاقتصادي وأيضاً الإنساني.



لكنني في حدود الوقت المتاح لي سأطرح ثلاث نقاط: النقطة الأولى: العدوان الإسرائيلي على غزة في إطار التطور العام للصراع العربي الإسرائيلي والمسار العام لتطور السياسة الإقليمية سواء في المنطقة العربية أو منطقة الشرق الأوسط.

النقطة الثانية: تتعلق بتطور أزمة العدوان الإسرائيلي على غزة ذاتها أيام العدوان.

النقطة الثالثة: تتعلق بالمستقبل... ماذا بعد؟

في النقطة الأولى، دعوني أكون واضحاً معكم في أن العدوان الإسرائيلي على غزة كان جزءاً من التطور في المسار العام للسلوك الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، فهو من الناحية الاستراتيجية ليس الحلقة الأولى وفي رأيي أنها لن تكون الأخيرة، أي أن هذا العدوان جزء من طابع عام يميز السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الشعب الفلسطيني.

ربما تكون إسرائيل قد اضطررت في وقت من الأوقات إلى قبول مبدأ الدولتين بناءً على تفاعلات دولية بالأساس، تأتي بعدها اعتبارات إقليمية وفقاً للأطر المرجعية التي أكدت هذا المبدأ أو ذكرته بشكل واضح في السنوات الأخيرة، سواءً تمثل هذا في خطة خارطة الطريق أو في قرار مجلس الأمن. لكنه وعلى الرغم من هذا القبول السياسي المبدئي العام، فإن

## لم يكن لهذا الانقسام العربي أن يبلغ هذا المستوى غير المسبوق خلال هذه الأزمة لولا الانقسام الفلسطيني الحاد

المستوى العربي، وقد تكون جميئاً غير سعداء بهذا الهدف، لكنه في إطار مقوله إن السياسة هي فن الممكن، فذلك هو الهدف الممكن بعد خمس عشرة وحتى عشرين سنة من الآن. أما التحرير الكامل للأرض فلسطين فهو في هذا الإطار الزمني غير ممكن وغير قابل للتحقيق، ومن ثم الدعوة موجهة إلى الحركة الوطنية الفلسطينية أن تتعلم أوراقها وأن تنظر في أهدافها الإستراتيجية، وأن تدرك الفرق بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي. فعليها أن تتخذ موقفاً واحداً، وإلا فإن القضية الفلسطينية حتى على مستوى الطالب التي نراها غير كافية الآن مهددة بالضياع.

هناك بطبيعة الحال مستجدات أخرى تتعكس على تطورات هذه الأزمة وعلى رأسها الإدارة الأمريكية الجديدة، والتي بينها وبين الإدارة السابقة الكثير من الاختلافات. وهو ما يمكن أن نحكم عليه من خلال خطابات أوباما وأهمها خطابه الذي ألقاه عند تنصيبه جورج ميشيل ميتشل مبعوثاً خاصاً للشرق الأوسط، وأقواله عن علاقاته مع العالم الإسلامي، وأولوياته التي من ضمنها الانسحاب من العراق، وعدم اعتباره العراق مسرحاً لمواجهة الإرهاب العالمي، وأيضاً اتجاهه الذي يتعلق بالطاقة الحيوية وتقليل اعتماده على النفط الخليجي، بما يعيد صياغة العلاقات الأمريكية الخليجية خلال السنوات العشر المقبلة.

أنا ألس بوضوح أن السياسة الأمريكية تغيرت وتجه نحو الشرق بالانسحاب من العراق والتركيز على أفغانستان، استغرب كثيراً عندما أجد من يقللون من هذا، وأدهشني ما سمعته من قادة بعض الحركات الفلسطينية تعليقاً على تحركات أوباما بأنه ليس فيها جديد وأنه كسلفة. هذا الكلام لا يصلح إلا للخطاب الداخلي، وهي قراءة للأسف خاطئة. هناك عناصر استمرارية في الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بحماية الدولة الإسرائيلية، وهذه العناصر لن تتغير ولو بعد مائة عام. لكنْ هناك تغير في عناصر إستراتيجية أخرى كان يعتبرها سلفه خطأ أحمر.

النقطة التي أود أن أختتم بها، هي أنه في إطار حالة الانقسام العربي ساد ذلك المنهج الذي أسميته المنهج الاختزالي، وهو أن تختزل القضية الفلسطينية في قضية غزة، على الرغم من كل الاعتبار لغزة وما حدث لها، إلا أنه لا يمكن اختزال قضية فلسطين في قضية غزة، واختزال قضية غزة في قضية المعابر، ولا يمكن اختزال قضية المعابر في معبر رفح، هذا كلام وددت أن أقوله بشكل عام في خطوط رئيسية.

أحد هذه قرار الطرف الفلسطيني، الذي رأه البعض قراراً تكتيكيّاً لا يرقى إلى مستوى القرارات الإستراتيجية، ولكنه خلق دافعاً استثمرته آلة الحرب الإسرائيليّة في شن العدوان وإشعال حرب غزة.

النقطة التالية الأهم هي حالة الانقسام العربي الواضحة. ولسنا بحاجة إلى الخوض في تفاصيلها؛ لأن الشواهد عليها كثيرة. لكنني من الذين يعتقدون أنه لم يكن لهذا الانقسام العربي أن يبلغ هذا المستوى غير المسبوق خلال هذه الأزمة لولا الانقسام الفلسطيني الحاد؛ لأنه ليس هناك جيد في الانقسام العربي. كان هناك دوماً انقسام عربي وأحياناً وصل هذا الانقسام إلى انقسام استراتيجي كما حدث في عام ٢٠٠٧ (بعد زيارة الرئيس السادس لإسرائيل).

وأنا هنا أفترض أن الانقسام الذي عاشه الصف العربي وعايشه الأزمة الأخيرة هو أكبر وأخطر من أي انقسام آخر، والسبب الرئيسي في ذلك هو؛ لأنه لأول مرة يحدث مثل هذا الانقسام في حجمه وعمقه ومداه داخل الصف الفلسطيني.

صحيح كان هناك دوماً انقسام فلسطيني، وأكبر دليل على ذلك وجود ١٣ فصيلاً فلسطينياً. وفي تاريخ حركات التحرير كلها لم تتجه سوى الحركات الموحدة والمثال على ذلك حركة التحرير الجزائري، وهذا مبدأ إستراتيجي مهم.

لكن الانقسام في السنوات الأخيرة بلغ مدى ووصل إلى مجالات لم تكن موجودة بالدرجة نفسها، وأظن أن آخر دلائل هذا الانقسام هو تصريح السيد خالد مشعل بشأن ضرورة قيام منظمة فلسطينية جديدة تمثل مرجعية بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية، التي اعتبرت إقليمياً ودولياً الممثل الشرعي عن الشعب الفلسطيني. وأعتقد أن هذا الخط السياسي أياً كان اتفاق كلِّ منا معه أو اختلافنا عليه سوف تترتب عليه تأثيرات بالغة الخطورة داخل الصف الفلسطيني.

إذن هناك حالة انقسام عربي، وأحد التجمعين له امتدادات إقليمية لا تمثل قوة داعمة للقضية الفلسطينية من الناحية الاستراتيجية؛ لأن أحد عناصر هذا التجمع مازالت أرضه محتلة منذ عام ٢٠٠٦، ولم يطلق رصاصه واحدة لتحريرها منذ ٢٠٠٣. والطرف الثاني لم يكن يوماً طرفاً في الصراع العربي الإسرائيلي، إلا في حدود علاقاته مع حزب الله وبدرجة أقل مع حماس.

إذن الجانب الفلسطيني الذي يرتكن إلى هذه التحالفات الإقليمية في المنطقة لا يرتكن إلى تجمع يستطيع أن يحمي الخط الاستراتيجي للكفاح والنضال الفلسطيني لإقامة الدولة الفلسطينية.

هل إقامة الدولة الفلسطينية على أرض غزة والضفة أمر مقبول؟ تختلف الآراء وتتعدد الاجتهادات. فهناك اجتهاد حماس وهناك اجتهادات أخرى داخل الحركة الفلسطينية، وحتى على